Retirer le filigrane maintenant

بحث علمي بعنوان: تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة تطبيقية)

من إعداد:

الأستاذة مقدم وهيبة (جامعة مستغانم)

الاستاذ الدكتور زايري بلقسام (جامعة وهران)

مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث:

منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية

(15/14 فيفري 2012)

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة بشار

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الموضوع: تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة تطبيقية).

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1.مقدمة:

لا شك و أن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال يرتبط بشكل كبير بالحديث عن الشركات متعددة الجنسيات أو منظمات الأعمال الكبيرة، فهذه الأخيرة هي التي لها وزن اقتصادي و اجتماعي كبير يمكنها من لعب دور فعال في المجتمع، كما أنها غالبا ما تتعرض للانتقاد بسبب بعض الآثار السلبية الناجمة عن نشاطاتها لذلك فهي مطالبة بالتصدي لهذه الآثار و الحد منها، يضاف إلى ذلك أن مثل هذه المنظمات تحقق مكاسبا كبيرة جدا مما يجعلها مسئولة عن توزيع بعض منها على المجتمع الذي تعمل فيه و الذي يرجع له الفضل في استمرارها.

و بالمقابل، نجد أن أسباب ممارسة المسؤولية الاجتماعية المذكورة تنتفي أو تغيب في حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فيعتقد البعض خطأ أن مثل هذه المؤسسات ليست مطالبة بممارسة المسؤولية الاجتماعية، غير أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي يثبت عكس ذلك.

فإذا تأملنا في الاقتصاديات الدولية بشكل عام، نجد أن هذا النوع من المؤسسات في تزايد كبير، و نجد لها أدوارا اقتصادية و اجتماعية كبيرة على الاقتصاديات المحلية التي تعمل فيها، ففي الجزائر تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أصبحت تساهم في امتصاص البطالة بشكل ملموس.

إن تنامي عدد و دور هذه المؤسسات يجعل من المهم دفعها و حثها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة الذين تتعامل معهم، حيث أن السلوك المسئول اجتماعيا يجعل منها أكثر مواطنة و إسهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

انطلاقا مما تقدم، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرض لموضوع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ستشمل دراستنا عينة من هذه المؤسسات و التي تتواجد في منطقة الغرب الجزائري.

2.أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تعتبر من الدراسات القليلة في الجزائر التي تتعرض لموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام، حيث أنها تثري المجال العلمي و الأكاديمي بمعلومات عملية عن هذا الجانب.
- نحاول من خلال هذه الدراسة تقريب المفاهيم النظرية عن المسؤولية الاجتماعية و إسقاطها على واقع قطاع الأعمال في الجزائر.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- نظرا لأن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يتزايد بشكل ملفت، و بدأ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لو بنسب بسيطة إلا أنها متزايدة، نظرا لذلك فإن هذه الدراسة التي ترتبط بهذا النوع من المؤسسات جد هامة، فهي محاولة لدعوة هذه المؤسسات إلى الاهتمام بجانب مهم جدا يكسبها صفة المواطنة.

3.مشكلة الدراسة:

لوحظ في الآونة الأخيرة الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد المحلي، تزايد هذا الدور مع زيادة عدد هذه المؤسسات و انتشارها بشكل كبير في كل المناطق، كما شرعت الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات بطرق مختلفة لأنها تراهن عليها مستقبلا كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و مع الإشارة إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي أداة هامة من أدوات تحقيق التنمية بكل أشكالها بدا لنا طرح التساؤلات التالية:

- ما تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هو أثر كلا من العمر و الملكية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

4.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تطبيق سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية، و تقييم ممارساتها في هذا المجال.
- التعرف أصحاب المصلحة الذين يحضون بالاهتمام الأكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذين تتوجه إليهم ببرامج مسئولة اجتماعيا.
- التعرف على أثر عمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على أثر طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خاصة، عمومية، مختلطة) على أداء هذه المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية.
- التعرف على طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية –في حال وجودها– التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5.محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

- صغر عينة الدراسة نظرا لأسباب كثيرة منها: ضيق الوقت، و استغراق المؤسسات لوقت طويل جدا من اجل ملء الاستبيانات و إرجاعها، و رفض بعض المعنيين ملء الاستمارة، و الانتشار الجغرافي الكبير لهذه المؤسسات.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- حاولنا قدر الإمكان اختصار عدد أسئلة الاستبيان حتى لا يجد المدراء صعوبة عند الإجابة، و هذا الاختصار اضظرنا إلى التخلي عن بعض الأسئلة المهمة المتعلقة بموضوع البحث.
- تهتم معظم الدراسات العلمية بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الكبيرة و تهمل التعرض لموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة، مما قلل من المادة العلمية المتوفرة بهذا الخصوص.
- هناك بعض المتغيرات المستقلة التي لم يتم إدراجها في الدراسة من أهمها حجم راس مال المؤسسة و ذلك بسبب رفض اغلب مدراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإجابة عن هذا السؤال.

6.فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: درجة ممارسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمسؤولية الاجتماعية ضعيف تجاه كل أصحاب المصلحة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7.نموذج الدراسة:

الشكل التالي يمثل نموذج الدراسة، حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في عمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ملكيتها، و تتمثل المتغيرات التابعة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية (تجاه الملاك، العمال، الزبائن،المجتمع، البيئة).

الشكل رقم01: نموذج الدراسة

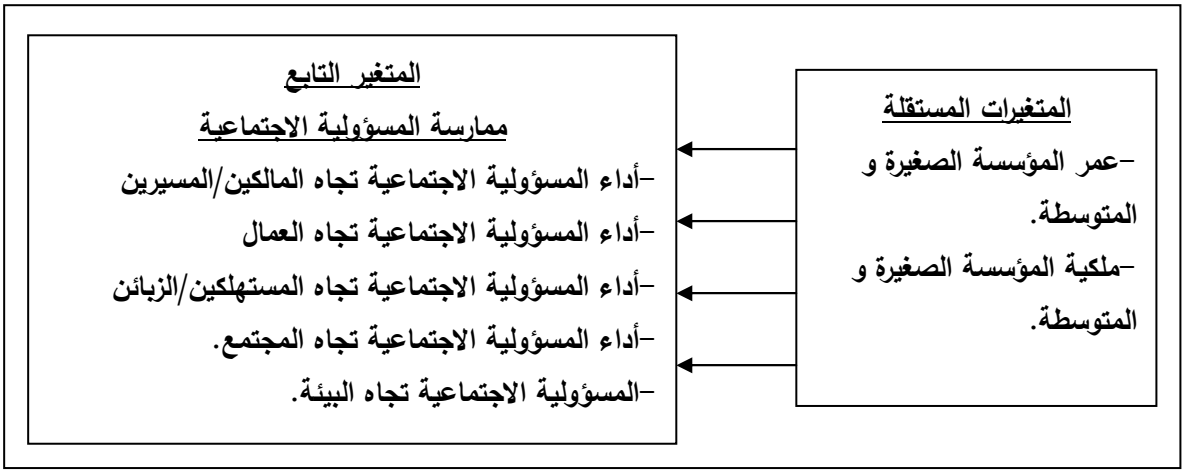

8.التعريفات الإجرائية للدراسة:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هي المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، و تشغل من 1 إلى 250 شخص.

Retirer le filigrane maintenant

- المسؤولية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام الأخلاقي و التصرف المسئول تجاه مجموعة من الأطراف و هم أصحاب المصلحة، و من أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من الملاك، العمال، الزبائن، المجتمع و البيئة.
- منظمة الأعمال: هي وحدة ذات شخصية معنوية مستقلة تسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال إشباع حاجة المجتمع من السلع و الخدمات.
- أصحاب المصلحة: هم أفراد أو جماعات لهم مصالح أو نصيب لدى منظمة الأعمال يعطيهم الحق في السؤال عن طبيعة وكيفية أدائها.
- القيم: هي معايير تستخدم للتحكم في السلوك وفي الاختيار بين الأهداف المتنوعة التي يطمح الفرد إلي تحقيقها.

9.الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، لكن قليلة تلك التي تدرس مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ففي الدراسات العربية لم نتمكن إيجاد أي دراسة بهذا الخصوص، أما الدراسات الغربية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي ليست كثيرة إذا ما قارناها بباقي المواضيع المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، و فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة:

- دراسة [1](Elise BONNEVEUX) و التي عنوانها:

"مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات التفكير بخصوص مراجعة للأدبيات"

"Démarches de RSE en PME et éléments de réflexion autour d'une revue de la literature"

و تتعرض إلى أهمية إثراء أدبيات الفكر الإداري بالدراسات التي تعنى بدمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما تعرض الدراسة إمكانية توظيف أسلوب العمل الجماعي بين هذه المؤسسات لممارسة المسؤولية الاجتماعية.

- دراسة [2](Alain Lapointe et Corinne Gendron) و عنوانها:

"المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:قضية هامشية أو خيار حيوي؟"

"La responsabilité sociale d’entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ?"

و هدفت هذه الدراسة إلى تناول أهم القيود التي تمنع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية، كما أكدت على العديد من الفوائد التي يمكن أن تجنيها هذه المؤسسات من الالتزام المسئول اجتماعيا.

- دراسة [3](Corinne DELPUECH) و عنوانها:

"ما هي العوامل التي تعزز إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟"

" Quels sont les facteurs favorisant l’intégration de démarches RSE dans les PME ? "

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

و تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للعوامل التي تساعد في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و جاءت هذه الدراسة في إطار مشروع "ترقية و إدماج استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جنوب أوروبا".

Le projet PRISMA « Promotion et intégration des stratégies de Responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) dans les PME du Sud de l'Europe »

و قد شملت الدراسة حوالي 61 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الجنوب الأوروبي، و امتدت الدراسة من جانفي 2007 إلى جوان 2008، و تم التوجه إلى هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأسئلة مختلفة تتعلق بالعوامل التي تساعد في تبني المسؤولية الاجتماعية.

10.أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات العربية القليلة التي تطرقت لموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء تعلق الأمر بالإطار النظري أو الإطار التطبيقي، كما أنها أول لبنة في الدراسات العلمية في الجزائر التي تتناول الموضوع من جانب تطبيقي من خلال إجراء استبيان شمل عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاختبار الفرضيات الموضوعة في الدراسة.

11.محتويات الدراسة:

من أجل دراسة الظاهرة المدروسة و حل مشكلة البحث، قمنا بتقسيم هذه الدراسة لإلى أربعة محاور هي:

- **أولا: الإطار المنهجي للدراسة**، و نتناول من خلال طبيعة المشكلة البحثية، و الفرضيات التي تقوم عليها، و كذا أهمية البحث و الهدف منه، كما تطرقنا إلى التعريفات الإجرائية للدراسة و إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- **ثانيا : الإطار النظري للدراسة**، و نتعرض فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، ثم نتناول تعريف وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل مختصر، و أخيرا نتطرق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **ثالثا: منهجية الدراسة التطبيقية و عرض و تحليل البيانات**، نخصص هذا الجزء من البحث، إلى شرح منهجية الدراسة التطبيقية، و طريقة تصميمها، ووصف مجتمع و عينة الدراسة، و توضيح أداة الدراسة المستعملة، ثم نقوم بتحليل البيانات المحصل عليا و اختبار الفرضيات.
- **رابعا النتائج و التوصيات (الخاتمة)**، نعرض في الخاتمة نتائج البحث و توصياته.

ثانيا : الإطار النظري للدراسة:

Retirer le filigrane maintenant

1.واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم خصائصها:

تعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية.

جدول رقم 01 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دينار	أقل من100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200مليون إلى 2 مليار	من100إلى500مليون دينار

المصدر : زويتة محمد الصالح،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص:26.

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص إدارية تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها:

- يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة فهو أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة، مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وبسرعة، و يساعد على ورد الفعل السريع على التغيرات والمستجدات البيئية.
- غالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها فيكون مرتبط أو مندمج أكثر بنشاط عمله، ويتولى مالك المؤسسة كل العمليات الإدارية والتقنية والمالية باعتبار أن هذه المؤسسات ذات طابع عائلي في غالب الأحيان.
- تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات التي تتناسب مع احتياجات السوق المحلية، وتلبية الطلب في المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة.
- يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة العلاقات مع الزبائن و يحاولون إرضائهم من خلال الاتصال المباشر معهم.
- عادة ما تكون هذه المؤسسات عبارة عن صناعات مكملة ومغذية لإحدى الصناعات الكبيرة، وعليه فإنها تلعب دورا في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، وبذلك تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.
- غياب نظرة إستراتيجية و مستقبلية على المدى المتوسط والبعيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك ناتج عن ضعف المعرفة الإدارية والتكوين.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- تتميز بمرونة أكثر في التعامل مع متطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبرى باعتبارها أكثر استعدادا لتكيف مع التغيرات السريعة الأذواق المستهلكين.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد عل كثافة العمالة في الإنتاج أكثر من اعتمادها على الكثافة الرأسمالية، و تتميز هذه العمالة بروح المبادرة والابتكار.

3.1 **المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية الممكن تحقيقها بفضل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور اقتصادي اجتماعي فاعل و ذلك من خلال ما يلي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرا رئيسيا لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتطورة و النامية على حد سواء، كما أنها من المجالات الخصبة لتطوير الإبداع و الابتكار و تعزيز ظهور الأفكار الجديدة.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية.
- انتشار هذه المؤسسات في البلدان النامية و في الريف والمدن الصغيرة مما يقلل من الهجرة من الريف إلى المدن، ويسهم في تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- تحقيق التكامل الصناعي، فلا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة من أجل الاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة.
- تعد هذه المؤسسات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، فهي مصدر للتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية، ومخبرا لنشاطات وصناعات جديدة.
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية متعددة على مستوى الأقاليم التي تنشط فيها (التخفيض من البطالة، التوزيع العادل للدخل، التخفيف من حدة الفقر، تقليل الفروق بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية).

4.1 **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في الاقتصاد المحلي:**

"تشير الإحصائيات في الجزائر إلى الانتشار السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الكثير من البلدان، ويقابله في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا للشغل، فالاهتمام بهذه المؤسسات والمحافظة على استمرارها وتوسيعها يعني المحافظة على مناصب الشغل وامتصاص أيدي عاملة بطالة.

فالأرقام تبين أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من 90 % من مجمل الشركات في العالم، وأنها تشغل ما بين 40–50% من الأيدي العاملة في الدول المتطورة، و تصبو الجزائر إلى إنشاء 600 ألف مؤسسة بحلول 2010 وخلق 6 ملايين منصب عمل جديد، و قد بلغ عدد المؤسسات

Retirer le filigrane maintenant

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية سنة 2007 التابعة للقطاع الخاص 293946 مؤسسة وفرت 1064983 منصب شغل، يضاف إلى ذلك 666 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع العمومي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وتشغل 57146 عاملا"[4].

ويمكن تلخيص تطور هذه المؤسسات في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2007)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات ص. م خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946
مؤسسات ص. م عمومية	778	778	778	778	874	739	666

المصدر: السعيد دراجي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الخوصصة في الجزائر، (2011/12/01)، http://www.univemir.dz/daradji26.htm.

و تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الخام، حيث تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام خلال سنة 2007 بما يزيد عن 75 بالمائة، كما تساهم بامتصاص البطالة، و الجدول التالي يوضح تطور حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم 03: حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المعيار القانوني خلال الفترة (2004-2007)

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	592758	888829	977942	1064983
المؤسسات العمومية	71826	76283	61661	57146
نشاطات الصناعة التقليدية	173920	192744	213044	233270

المصدر: محمد طالبي، (دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل و كيفية التفعيل)، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد12، فيفري 2009، ص: 54.

5.1 الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من الكثير من العراقيل لعل من أهمها[5]:

- عدم وجود ارتباط و تكامل بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب انعدام المعلومة و ضعف تدفقها.
- بعض الصعوبات التي تتعلق بمشكلات إدارية كثيرة كالفصل بين الملكية و الإدارة و عدم ارتباط السلطة بالمسؤولية، و صعوبات فنية و تسويقية بسبب صغر حجم رأسمالها.
- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة و المستوى الكافي لإدارة المشروع، و انعدام روح المبادرة الفردية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- صعوبات تتعلق بالتمويل، حيث غالبا ما ترفض البنوك منح القروض نظرا لانعدام الضمانات.
- صعوبات تتعلق بالضرائب و الرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تسهم في تنمية هذه المؤسسات، إضافة إلى صعوبات تتعلق بالعقار.

2.مفاهيم عامة عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

1.2 نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان "منذ بدايات عصر الثورة الصناعية، بالرغم من أن هذا الاصطلاح لم يستعمل صراحة في ذلك الوقت، حيث سادت أفكار تعتبر أن للمنظمة التزامات اجتماعية يجب أداؤها، كما كان التركيز على جانب المسيرين و رجال الأعمال و مسؤولياتهم الاجتماعية، و كانت المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال الهبات و المساعدات الخيرية المختلفة.

و في العشرينات من القرن الماضي بدأ المفهوم الاصطلاحي يتبلور تدريجيا من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، هؤلاء القادة ممن يساهمون في الأعمال الخيرية أيدوا فكرة أن منظمات الأعمال عليها المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم أصبحت المسؤولية الاجتماعية حديث الرأي العام بدءا من السنوات الثلاثينات من القرن العشرين، نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين و أصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك و حملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى، و منهم العاملين و المستهلكين"[6].

أما في الخمسينات من القرن العشرين و تحديدا سنة 1953 أصدر (هاورد باون) كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال) "حيث يعود له الفضل في وضع اصطلاح المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في علم إدارة الأعمال، و مع نهاية القرن العشرين و مع التطور السريع لمنظمات الأعمال و كذا التمييز بين الملكية و الإدارة تم انتشار و تبني هذا المفهوم على نطاق واسع.

و ما بين الستينات و السبعينات من القرن 20، ظهرت تحركات اجتماعية تهتم بمواضيع مثل: الأثر البيئي لمنظمات الأعمال، توجهاتها السياسية، المساواة في التعامل بين الجنسين، و التمييز العنصري"[7].

و قد شهدت فترة التسعينات الكثير من الفضائح و الأزمات الاقتصادية التي كان لها أثر اجتماعي سلبي، مما أثار اهتمام الحكومات ووسائل الإعلام و غيرها من الأطراف، حيث تزايد الاهتمام بموضوعات أخلاقيات الأعمال و التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية مع نهاية فترة الثمانينات.

و قد انتشر الوعي الجماعي الذي يفيد بأن الأداء الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى الرفاه الاجتماعي، بل يمكن أن يؤدي إلى تدمير البيئة و انعدام الأمن الوظيفي، و غيرها من المشكلات الاجتماعية، و باتت المنظمات تواجه ضغوطات من أطراف كثيرة لحثها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية.

و في 1999 وضع الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، و أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في سنة 2000، "و هو مبادرة طوعية تتعلق بمنظمات الأعمال يعرض تسهيلا و تعهدا من خلال عدة آليات : سياسة الحوار، المعرفة،

Retirer le filigrane maintenant

الشبكات المحلية و مشاريع الشراكة، و يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية العامة، شفافية الشركات، القوى العاملة، و المجتمع المدني للبدء و المشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ التي يستند عليها الميثاق و التي تشمل مجالات: حقوق الإنسان، حقوق العمال، البيئة، محاربة الفساد"[8].

2.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

للمسؤولية الاجتماعية تعريفات كثيرة، فيما يلي نورد بعضا منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم04: تعريف المسؤولية الاجتماعية

الكاتب	التعريف
Bowen	**المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال تشير إلى التزام رجال الأعمال بالقيام بسياسات و اتخاذ قرارات و متابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للأهداف و القيم التي تعد مرغوبة اجتماعيا.**
Davis	**تشير المسؤولية الاجتماعية إلى أنه على منظمة الأعمال أن تأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تتعدى التزاماتها الاقتصادية و التقنية و القانونية، و هذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية تبدأ من حيث ينتهي القانون، فمنظمة الأعمال ليست مسئولة اجتماعيا إن كانت إذا كان نشاطها يتوافق مع الحد الأدنى القانوني لأن هذا أقل ما يمكن أن يلتزم به المواطن الجيد.**
Carroll	**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تدمج كل الاهتمامات الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية و الخيرة التي ينتظرها المجتمع من منظمات الأعمال.**
Jones	**هي الفكرة التي من خلالها تنتقل منظمات الأعمال من المتطلبات القانونية أو التعاقدية إلى الالتزام تجاه أطراف المجتمع و ممثليه.**
Wood	**المسؤولية الاجتماعية لا يمكن إدراكها إلا من خلال ترابط ثلاث مبادئ: الشرعية، المسؤولية العامة، حرية التصرف الإداري، هذه المبادئ ناتجة عن ثلاث مستويات للتحليل هي: المستوى المؤسسي و التنظيمي و الفردي.**
الكتاب الأخضر	**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية و البيئية في نشاطاتها الاقتصادية و في علاقتها مع أصحاب المصالح.**

المصدر: Delphine Gendre-Aegerter, p:136.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نخلص إلى أن: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي الالتزام الطوعي بالتصرف الأخلاقي و المسئول تجاه مجموعة من الأطراف (أصحاب المصلحة) من أهمهم : العاملون، العملاء (المستهلكون)، حملة الأسهم، المجتمع، البيئة، حيث ينطوي هذا التصرف على مراعاة منظمات الأعمال للجوانب الاجتماعية و البيئية عند أدائها لنشاطاتها الاقتصادية، و حرصها على أن تكون طرفا مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية في المجتمع، و هذا ما يجعل من ممارسة المسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة ككل.

3.2 الأطراف الذين تتوجه إليهم منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية:

نظرية أصحاب المصلحة هي من النظريات التي تفسر دور منظمات الأعمال و طبيعة التزاماتها تجاه المجتمع و أطرافه، و يعرف (Freeman) صاحب المصلحة :"بأنه فرد أو مجموعة من

Retirer le filigrane maintenant

الأفراد الذي يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق المؤسسة لأهدافها التنظيمية"[9]، "و من أشهر التقسيمات المعتمد عليها لتصنيف أصحاب المصلحة، ذلك التقسيم الذي يميز بين أصحاب المصلحة الداخليين (الملاك، المسيرين، العاملين) و أصحاب المصلحة الخارجيين (المنافسون، المستهلكون، الحكومة، مجموعات الضغط، الإعلام، المجتمع، البيئة)"[10].

من خلال تعريف نظرية أصحاب المصلحة لا شك و أننا نلاحظ ارتباطها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث توضح لنا هذه النظرية الأطراف الذين يجب التوجه إليهم ببرامج المسؤولية الاجتماعية و هم أصحاب المصلحة، و نذكر منهم: الملاك/المساهمون، العمال، المستهلكون/الزبائن، المجتمع، البيئة، الموردون، المنافسون، الحكومة، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام و غيرهم.

3.طبيعة و خصائص المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

على غرار منظمات الأعمال الكبيرة (المؤسسات الكبيرة) أصبحت اليوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مطالبة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه كل المتعاملين معها، خصوصا مع تزايد اعتمادية معظم الاقتصاديات الدولية على هذا النوع من المؤسسات.

1.3 **دوافع ممارسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمسؤولياتها الاجتماعية:**

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية محل اهتمام كبير بالنسبة للمنظمات الكبيرة في حين تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعلب دور المتابع في هذا المجال نظرا لضعف تأثيرها الاجتماعي، كما أن محدودية الموارد المالية و البشرية لديها أجبرتها على التركيز على الخطط قصيرة الأجل من أجل البقاء، غير أن بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطبق بعض مقاييس المسؤولية الاجتماعية دون أن تكون على دراية بالمفهوم الدقيق لها، و لعل من أهم العوامل التي يمكن أن تشكل دوافعا لقيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمسؤولياتها الاجتماعية ما يلي:

1.1.3 **التأثر بممارسات باقي الفاعلين في سلسلة القيمة:**

وجد المرصد التابع للمفوضية الأوروبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "أن المؤسسات الكبيرة ليست فقط مسئولة عن أدائها الخاص للمسؤولية الاجتماعية و لكن أيضا عن أداء مورديها (مموليها) و هذا يخلق تأثيرا متتاليا على امتداد سلسلة التموين، مشجعا الموردين على تبني ممارسة مسئولة اجتماعيا[11]"، إذن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كطرف فعال في سلسلة القيمة لمنظمات الأعمال الكبيرة يلزمها بأن تتبنى الممارسات المسئولة التي تتبناها المنظمات الكبيرة.

2.1.3 **التأثر بالممارسات و المعايير التي تفرضها الشركات الكبرى:**

تتميز الإدارة في منظمات الأعمال الكبيرة بالتطور و الكفاءة العالية، كما يهتم القادة في هذه المنظمات بالحصول عل المعايير الدولية و الشهادات التي تدعم تحسين الأداء في جوانبه المختلفة، و بذلك فإن "منظمات الأعمال الكبيرة ستصبح أكثر هيمنة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعايير التي تفرضها عليها من أجل تبني نفس أنماط التسيير و الإدارة التي تعمل بها.

Retirer le filigrane maintenant

3.1.3 قيم مدراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من أهم دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي بشكل عام الاعتقادات الشخصية و قيم مسيرو/مالكو المؤسسة (القائد) ، و القيم الشخصية هي المبادئ والمعتقدات الأساسية والمثل والمقاييس التي تعمل مرشدا عاما للسلوك أو نقاط تفضيل في صنع القرار أو لتقويم المعتقدات والأفعال، ففي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتاح للمسير/المدير أن يتخذ القرارات المختلفة بناء على قيمه الشخصية، حيث يمتلك استقلالية كبيرة و حرية في هذا الأمر، و كل ما يتخذه من القرارات يرتكز على قيمه الشخصية، هذه القيم لا تؤثر فقط على القرارات النهائية و لكنها تؤثر أيضا على طريقة التعامل مع البيئة و المجتمع، فالمدير الذي يملك قيم اجتماعية طاغية سيتبع إستراتيجية مختلفة عن ذلك الذي يملك قيم و قناعات اقتصادية بحتة.

كما أن تأثير قيم المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وذلك بالنظر إلى موقعه المسيطر و الرئيسي في سياسة المؤسسة، و بالتالي فإن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية هو قرار يعود في الأصل إلى رغبة شخصية لدى المدير بشكل رئيسي، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة المتوسطة التي تمارس المسؤولية الاجتماعية لم تمارسها لأنها تنتظر منها عوائد اقتصادية، و إنما لأن مديرو هذه المؤسسات يرون أن هذا العمل يجب القيام به.

2.3 طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.2.3 الطابع غير الرسمي لممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الطابع غير المعلن لممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة المتوسطة يرجع في جانب كبير منه إلى الخصائص المميزة لها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، خصوصا و أن مجمل العملية الإدارية تتم بشكل غير رسمي، و بالتالي فان كل المميزات الكلاسيكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي إلى معالجة خاصة للمسؤولية الاجتماعية، من هذه المميزات: خاصية الهرمية القريبة، وفرة المعلومات، إستراتيجية مرنة، تكيفية و غير رسمية، علاقات مباشرة و تفضيلية مع أصحاب المصلحة: العاملون، الزبائن، الموردون، الوسط الاجتماعي، تجذر الشركة إقليميا، كل هذه العوامل تساهم في ممارسات غير رسمية و بالتالي اقل ظهورا للمسؤولية الاجتماعية[12].

إذن يمكن أن تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببرامج تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، تتم هذه البرامج بشكل غير رسمي و غير معلن عنها و ليست تحت مسمى الالتزام المسئول اجتماعيا.

2.2.3 الفرق بين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الكبيرة و في المؤسسات ص و م:

من غير الملائم تطوير استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الطريقة المعتمد عليها في المؤسسات الكبيرة، نظرا لوجود العديد من لاختلافات بينهما،و هي موضحة في الجدول التالي:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم 05: الفرق بين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الكبيرة و المسؤولية الاجتماعية في م.ص.م

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الكبيرة	المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
الموارد المالية المخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية متوفرة.	الموارد المالية المخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية غير متوفرة.
ممارستها تكون بشكل رسمي	الممارسة تكون غير رسمية
دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الكبرى أهمها: ضغط أصحاب المصلحة، الحفاظ على السمعة.	ضغط أصحاب المصلحة و الحفاظ على السمعة لا تؤثر إلا بشكل ضعيف جدا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المنافع التي تتحصل عليها من ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي منافع هامة.	المنافع التي تتحصل عليها من ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي منافع قليلة.
لبرامج المسؤولية الاجتماعية بعد استراتيجي له أثر على المجتمع.	البرامج الاجتماعية تنحصر في الهبات و المساعدات و الأعمال الخيرية و برامج الرعاية.
الاهتمام بكل أصحاب المصلحة على حد سواء.	يأتي الاهتمام بالزبائن و الربحية في المرتبة الأولى ثم مشكلات العمال.
يصعب التواصل مباشر بين الإدارة العليا و بعض أصحاب المصلحة.	المسيرين لهم اتصال شخصي مع كل من: العمال، الموردين و الزبائن و أحيانا المنافسين.
البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية متيسر و متعدد.	البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية قليل و صعب.
درجة تأثير المدير على تبني خيار المسؤولية الاجتماعية تأثير قليل.	هناك تركز للملكية و الإدارة و المراقبة في يد المسير و بالتالي فإن تفضيلاته الشخصية و قيمه تؤثر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
الاهتمام بالشهادات و المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	الاهتمام بالشهادات الدولية لا يتوافق مع إدارة م ص م، و التعامل مع المؤسسات الحاصلة على هذه الشهادات قد يشكل ضغطا عليها.
الاستثمار المسئول اجتماعيا هو أداة مهمة لتطوير المسؤولية الاجتماعية.	ليست معنية به.
من أهم دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية ضغط المستهلكين و العلامة التجارية والسمعة.	العلامة و السمعة ليست أمورا أساسية و لا يمكنها أن تشكل فرص أو تهديدات بالنسبة للمؤسسات ص و م .
تضعف قدرة المؤسسات الكبيرة على وضع استراتيجيات استباقية في مجال المسؤولية الاجتماعية بسبب الضغوطات الكبيرة المفروضة عليها.	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأكثر قدرة على وضع استراتيجيات استباقية في مجال المسؤولية الاجتماعية لأنها تتعرض لضغوط أقل في الأجل القصير، لذلك يمكنها تطوير استراتيجيات على المدى الطويل.

المصدر: من إعداد الباحثة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا: منهجية الدراسة التطبيقية و عرض و تحليل البيانات:

1.منهجية الدراسة:

1.1 مجتمع و عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة على مستوى خمس ولايات في الغرب الجزائري، و هي: مستغانم، و هران، سيدي بلعباس، تيارت، غليزان، تلمسان.

2.1 وصف عينة الدراسة:

تم توزيع حوالي 50 استمارة استبيان على عينة عشوائية من مؤسسات الغرب الجزائري تتوزع على خمس ولايات من ولايات الغرب الجزائري و قد تم استرجاع 35 استمارة، و بعد التدقيق تبين أن 5 منها غير صالحة للتحليل، فاعتمدنا على 30 استبانة خاضعة للتحليل.

الجدول(6): توزيع المؤسسات بحسب المنطقة الجغرافية

الولاية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية(%)
مستغانم	09	30
وهران	05	16.67
سيدي بلعباس	05	16.67
تيارت	03	10
غليزان	05	16.67
تلمسان	03	10
المجموع	30	100

الجدول(7): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم

العدد الكلي للمؤسسات	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصغيرة
30	26	04
النسبة المئوية(%)	86.67	13.34

الجدول(8): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الملكية

ملكية المؤسسة	العدد	النسبة المئوية(%)
خاصة	20	66.67
عمومية	09	30
مختلطة	01	3.34
العدد الكلي	30	100

2.1 طرق جمع البيانات:

حصلنا على البيانات الثانوية من خلال الرجوع إلى البحث المكتبي و أدبيات موضوع الدراسة، و ذلك فيما يتعلق بالإطار النظري، و الذي شمل مفاهيما نظرية عن المسؤولية الاجتماعية و عن المؤسسات

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الصغيرة و المتوسطة، و من أجل الحصول على البيانات الأولية تم إعداد استبيان، يضم عددا من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

3.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

من أجل تحليل البيانات تم استعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، و اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية من أجل تحليل البيانات:

- اختبار الثبات: تم استعمال (الفا كرونباخ) للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.
- الأساليب الإحصائية الوصفية: تم استعمال المتوسطات الحسابية.
- اختبار (ANOVA) الأحادي لمعرفة أثر بعض المتغيرات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

4.1 وصف أداة القياس (الاستبيان):

من اجل تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تم تصميم مجموعة من الأسئلة مقسمة على خمسة محاور تشمل تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من : الملاك، الزبائن، العمال، المجتمع، البيئة.

الجدول رقم(9): شرح مختصر لطريقة تصميم الاستبيان

محاور تقييم المسؤولية الاجتماعية	عدد الأسئلة في كل محور
المسؤولية الاجتماعية تجاه الملاك/المساهمين	5
المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال	7
المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن/المستهلكين	5
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	7
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	5
مجموع أسئلة الاستبيان	29 سؤالا

5.1 مقياس التحليل المستعمل في الاستبيان:

تم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) لقياس و تقييم العبارات المختلفة الواردة في الاستبيان، حيث يختار المجيب إجابة واحدة من بين خمس بدائل و يتدرج المقياس ما بين 5 درجات (موافق جدا) إلى درجة واحدة (غير موافق تماما).

3.1 صدق و ثابت أداة القياس (الاستبيان):

من أجل التأكد من صدق محتوى أداة القياس تم عرضها على أربعة من المحكمين، حيث تم تعديلها و بناء على ملاحظاتهم، كما تم التأكد من ثبات الأداة (الاستبيان) من خلال حساب معامل الاتساق الداخلي (الفا كرونباخ) و ذلك باستخدام برنامج (SPSS) و قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (10): معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ)

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
29	0.8550

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

نلاحظ أن قيمة الفا كرونباخ هي 0.8550 و هو معامل ثبات جيد، و يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات و يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

2.اختبار الفرضيات و تحليل البيانات:

1.2 **اختبار الفرضية الأولى: درجة ممارسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمسؤولية الاجتماعية ضعيف تجاه كل أصحاب المصلحة:**

من أجل التعرف على اتجاه ممارسة المسؤولية الاجتماعية بمحاورها الخمسة اعتمدنا على المتوسطات الحسابية بشكل أساسي، و النتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(11): المتوسطات الحسابية للمحاور الخمسة للمسؤولية الاجتماعية

المحاور	المتوسط الحسابي	الاتجاه
المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	4.1	ممارسة جيدة
المحور الثاني:ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين	3.64	ممارسة متوسطة
المحور الثالث: ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	3.14	ممارسة متوسطة
المحور الرابع: ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	3	ممارسة متوسطة
المحور الخامس: ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين	4	ممارسة جيدة
المتوسط الحسابي الكلي	**3.57**	

من خلال الجدول، تبين النتائج الإحصائية أن مستوى ممارسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمسؤولية الاجتماعية بشكل عام متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.57) ، و نجد أن هذه الممارسة مرتفعة فيما يتعلق بالمحورين الأول و الأخير أي المحور المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين (4.1) و المحور المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين (4).

في حين تعتبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من العاملين و المجتمع و البيئة متوسطة، و سجلت أقل نسبة لممارسة المسؤولية الاجتماعية على مستوى البيئة (3).

و بذلك فإننا ننفي صحة الفرضية الأولى، حيث أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية ليست ضعيفة تجاه كل الأطراف، فهي ممارسة جيدة تجاه الملاك و المستهلكين و متوسطة تجاه باقي أصحاب المصلحة.

2.2 **اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية(α = 0.05) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

تظهر الجداول الموالية نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية (تجاه كل من: المساهمين، العمال، المجتمع، البيئة، المستهلكين) تبعا لعمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم(12): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين تعزى إلى عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثر العمر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمساهمين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	2.334	3	0.778	1.773	0.177	لا توجد فروق
داخل المجموعات	11.407	26	0.439			
المجموع	13.742	26				

الجدول رقم(13): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين تعزى إلى عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثر العمر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للعاملين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	2.068	3	0.689	1.860	0.161	لا توجد فروق
داخل المجموعات	9.632	26	0.370			
المجموع	11.700	29				

الجدول رقم(14): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تعزى إلى عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثر العمر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	1.724	3	0.575	1.835	0.166	لا توجد فروق
داخل المجموعات	8.143	26	0.313			
المجموع	9.867	29				

الجدول رقم(15): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة تعزى إلى عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثر العمر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	0.787	3	0.262	0.543	0.657	لا توجد فروق
داخل المجموعات	12.554	26	0.483			
المجموع	13.342	29				

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم(16): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين تعزى إلى عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـــر العمـــر علـــى المسؤولية الاجتماعية للمستهلكين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	4.252	3	1.417	2.810	0.06	لا توجد فروق
داخل المجموعات	13.115	26	0.504			
المجموع	13.342	29				

تشير النتائج الواردة في الجداول الخمسة الأخيرة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من : المساهمين، العاملين، المجتمع، البيئة، المستهلكين، تعزى إلى عمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي فإن الفرضية الثانية هي فرضية صحيحة.

3.2 **اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية(α = 0.05) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** نستعمل نفس الاختبار المستعمل لاختبار الفرضية الثانية ، فنحصل على النتائج المبينة من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم(17): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين تعزى إلى ملكية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـــر الملكيـــة علـــى ممارســـة المســـؤولية الاجتماعية للمساهمين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	0.282	2	0.141	0.283	0.756	لا توجد فروق
داخل المجموعات	13.460	27	0.499			
المجموع	13.742	29				

الجدول رقم(18): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين تعزى إلى ملكية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـــر الملكيـــة علـــى ممارســـة المســـؤولية الاجتماعية للعمال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	1.407	2	0.703	1.845	0.177	لا توجد فروق
داخل المجموعات	10.293	27	0.381			
المجموع	11.700	29				

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم(19): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تعزى إلى ملكية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـر الملكيـة علـى ممارسـة المسـؤولية الاجتماعية للمجتمع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	7.361	2	3.681	0.101	0.901	لا توجد فروق
داخل المجموعات	9.793	27	0.363			
المجموع	13.742	29				

الجدول رقم(20): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة تعزى إلى ملكية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـر الملكيـة علـى ممارسـة المسـؤولية الاجتماعية للبيئة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	0.515	2	0.258	0.542	0.588	لا توجد فروق
داخل المجموعات	12.826	27	0.475			
المجموع	13.342	29				

الجدول رقم(21): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين تعزى إلى ملكية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

أثـر الملكيـة علـى ممارسـة المسـؤولية الاجتماعيـة للمستهلكين/الزبائن	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة(sig)	النتيجة
بين المجموعات	0.129	2	6.458	0.102	0.904	لا توجد فروق
داخل المجموعات	17.237	27	0.638			
المجموع	17.367	29				

تشير النتائج الواردة في الجداول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من : المساهمين، العاملين، المجتمع، البيئة، المستهلكين، تعزى إلى طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي فإن الفرضية الثالثة هي فرضية صحيحة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

رابعا: النتائج و التوصيات:

1.النتائج:

بالاعتماد على ما تقدم من تحليل نظري و دراسة تطبيقية فيما يتعلق بتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة 30 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الجزائر) يمكن عرض النتائج التالية:

- لا يجب أن يتم حصر ممارسة المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الكبيرة فقط، فتزايد نمو تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنامي دورها في الاقتصاديات الدولية يؤسس لأهمية وجود علاقة قوية بينها و بين المجتمع الذي تعمل فيه.
- ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتم بشكل غير رسمي، و لا ترتبط بالسياسة العامة أو بإستراتيجية هذه المؤسسات، إنما ترتكز دوافعها على قيم المسير/المالك و رغبته الشخصية في ممارستها، مما يعني أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يزال ضعيفا إذا ما قارناه بجهود المؤسسات الكبيرة في هذا المجال.
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاقا مستقبلية واعدة في الاقتصاد المحلي، و على الرغم من ذلك إلا أن أدائها الاقتصادي و الاجتماعي ما يزال دون المأمول بسبب عراقيل مختلفة.
- بينت الدراسة أن هناك اهتماما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة) بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الملاك، و هذا يفسر الاهتمام بالبعد المالي في مثل هذه المؤسسات، و يعني أنها ما تزال تعيش في ظل أفكار و مبادئ نظرية المساهم.
- أظهرت نتائج الدراسة أيضا اهتمام المؤسسات عينة الدراسة بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين، و ذلك على اعتبار أنها الفئة التي تعتبر مصدر للدخل بالنسبة لهذه المؤسسات، لذلك يجب إرضائها و الاهتمام برغباتها.
- جاءت ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من: العمال المجتمع و البيئة متوسطة، و هذا ما يعكس غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم أساسا على التركيز على تحسين الأداء الاجتماعي تجاه هذه الأطراف الثلاثة.
- أظهرت نتائج تحليل البيانات أن كلا من عمر المؤسسة و طبيعة ملكيتها لا يؤثر عل ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، و بإلغاء أثر هذين المتغيرين يمكن فتح نقاش علمي آخر عن أثر متغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة مثل حجم راس مال هذه المؤسسات أو أرباحها السنوية.
- تمارس بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة) برامجا اجتماعية ذات طابع خيري و تطوعي، فهي أقرب ما تكون إلى الأعمال الخيرية التي يتم القيام بها بناء على دوافع دينية شخصية لدى المسير، و تكثر في المناسبات الدينية (مثل شهر رمضان المبارك أو الأعياد الإسلامية).

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- يمكن القول في الأخير أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة) لم تكتمل، حيث ظهر البعد الاقتصادي من خلال الاهتمام بأداء الحقوق المالية للملاك، و الاهتمام بالزبائن، كما ظهرت من خلال البعد القانوني (و هو الحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية) من خلال الحفاظ على الحقوق القانونية للعمال و لو على استحياء، لكن غاب بعدان أساسيان لا تكتمل من دونهما المسؤولية الاجتماعية و هما البعد الأخلاقي و البعد الخير.

2.التوصيات:

- أهمية إسهام الدولة في تشجيع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالموازاة مع برامج التأهيل التي تقوم بها تجاه هذه المؤسسات.
- غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال برامج التكوين و التدريب.
- تفعيل دور الإعلام من أجل المساهمة في غرس ثقافة و ممارسات المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، و الإشادة بكافة الجهود التي تتم بهذا الخصوص.
- تنسيق الجهود و العمل المشترك بين المؤسسات الكبيرة من جهة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى في مجال تحسين الأداء تجاه أصحاب المصلحة.
- منح الجوائز التشجيعية من طرف الدولة لفائدة كل الجهود التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

pdfelement

الهوامش:

[1] Elise Bonneveux, Démarches de RSE en PME et éléments de réflexion autour d'une revue de la literature, (01/11/2011), http://cermat.iae.univ-tours.fr/IMG/pdf/une_revue_de_litterature.pdf

[2] Alain Lapointe et Corinne Gendron, La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ?, Les cahiers de la Chaire , collection recherche, No 06, France,2005.

[3] Corinne DELPUECH, Quels sont les facteurs favorisant l'intégration de démarches RSE, dans les PME ? , ,(10/11/2011), http://clerse.univ-lille1.fr/IMG/pdf/axe_4_delpuech.pdf.

[4] السعيد دراجي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الخوصصة في الجزائر، (2011/12/01)، http://www.univemir.dz/daradji26.htm

[5] آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (آفاق و قيود)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص-ص:281-282.

[6] .Delphine Gendre-Aegerter, LA PERCEPTION DU DIRIGEANT DE PME DE SA RESPONSABILITÉ SOCIALE :UNE APPROCHE PAR LA CARTOGRAPHIE COGNITIVE, THÈSE présentée à la Faculté des Sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse) pour l'obtention du grade de Docteur ès Sciences économiques et sociales, Fribourg, France, 2008., p-p:129-130.

[7]Delphine Gendre-Aegerter,idem,p:130.

[8] غادة عمر أبو ارشيد، "المسؤولية الاجتماعية و أثرها على الأداء: دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال، جامعة اليرموك، غير منشورة، عمان، 2006، ص-ص:29-30.

[9] Samuel Mercier, L'apport de la théorie des parties prenantes au management stratégique : une synthèse de la littérature, Xième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique 15-14-13 juin 2001, Faculté des Sciences de l'administration ,Université Laval ,Québec,p:4.

[10]Samuel Mercier,op.cit, p:5.

[11]Alain Lapointe et Corinne Gendron ,op.cit, p:15.

[12] Alain Lapointe et Corinne Gendron ,op.cit, p:17.